يضم حتى نهاية العام 2024 نحو 45 شركة تأمين مرخّصة من بينها فروع لشركتين أجنبيتين

قطاع التأمين في لبنان: عدد كبير من الشركات تختلف من حيث الحجم والنشاط

يضم قطاع التأمين في لبنان حتى نهاية العام 2024 نحو 45 شركة تأمين مرخّصة، من بينها فروع لشركتين أجنبيتين، إضافة إلى وجود 5 مكاتب تمثيل لشركات إعادة تأمين أجنبية. ويبيّن الجدول رقم (1) لائحة بالشركات العاملة في القطاع مع تفصيل لأنواع وخدمات التأمين التي تقدّمها.

يتميّز هذا القطاع بوجود عدد كبير من الشركات التي تختلف بشكل ملحوظ من حيث الحجم والنشاط، في ظل هيمنة مجموعة صغيرة منها على الحصص السوقية الكبرى، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً من التركز. وتشير بيانات نهاية العام 2023 إلى أن أكبر 5 شركات تأمين تدير ما يقارب 45 % من إجمالي موجودات القطاع، بينما تدير أكبر 10 شركات نحو 66 % من هذه الموجودات، في حين إستحوذت أكبر 5 شركات على 39 % من إجمالي إستثمارات القطاع، وبلغت حصة أكبر 10 شركات 58 %.

أما على صعيد أقساط التأمين القائم (Gross Written Premiums)، فقد بلغت حصة أكبر 5 شركات 32 % من مجمل الأقساط السنوية، في حين إرتفعت هذه النسبة إلى 62 % لأكبر 10 شركات، كما إستحوذت أكبر 5 شركات على 54 % من أرباح القطاع، مقابل 74 % لأكبر 10 شركات. ويُظهر التركز بشكل أوضح في قطاع التأمين على الحياة، حيث بلغت حصة أكبر 5 شركات 65 % من إجمالي الأقساط السنوية، وإرتفعت إلى 76 % لأكبر 10 شركات، بينما ينخفض هذا التركز في قطاع التأمين – غير التأمين على الحياة - إذ بلغت حصة أكبر 5 شركات 29 % وأكبر 10 شركات 60 % من إجمالي الأقساط.

ويعكس هذا الواقع أن العدد الكبير من الشركات العاملة في سوق لبنانية ضيّقة ومحدودة الحجم يخلق منافسة حادة في ما بينها، مما يضغط على مستويات الربحية، حيث سجّلت 9 شركات تأمين، تمثل حوالي 20 % من إجمالي الشركات العاملة، خسائر مالية خلال العام 2023، ما يبرز حجم التحدّيات التشغيلية والضغوط التنافسية التي يُواجهها القطاع، ويؤكد الحاجة الملحّة إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وتطوير المنتجات وتحسين إدارة المخاطر لضمان إستدامة القطاع وتعزيز قدرته التنافسية في المستقبل.

وعند مقارنة هذه المؤشرات بالتوجُّهات العالمية، يتّضح أن سوق التأمين اللبناني يعكس نمطاً مشابهاً للأسواق الناشئة الصغيرة التي تتسم بإرتفاع مستويات التركز، حيث تُهيمن مجموعة محدودة من الشركات على معظم الحصص السوقية، بينما تُواجه الشركات الأصغر تحدّيات في المنافسة وتحقيق الربحية. إلاّ أن ما يميّز لبنان هو حجم السوق المحدود وإرتفاع درجة المنافسة بين عدد كبير من الشركات، وهو ما يفوق المعدّلات المسجّلة في أسواق مشابهة في المنطقة. وفي حين تسعى الأسواق العالمية إلى الإندماج بين الشركات لزيادة الكفاءة وخفض التكاليف، لا يزال قطاع التأمين اللبناني يتسم بتجزؤ هيكلي، مما يفتح المجال أمام فرص لإعادة الهيكلة أو الإندماجات المستقبلية، بما يتماشى مع الممارسات الدولية في تعزيز متانة الأسواق وضمان إستدامة النمو في قطاع التأمين.

جدول رقم 1: لائحة بشركات التأمين العاملة في لبنان والخدمات والمنتجات التي تقدمها حتى نهاية العام 2024

الشركة	حياة	حريق	نقل	حوادث عامة	ضمان القروض والتكفلات	الشركة	حياة	حريق	نقل	حوادث عامة	ضمان القروض والتكفلات
التأمين العربية	x	x	x	x	x	المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين -ميدغلف	x	x	x	x	x
اميركان لايف انشورنس (فرع شركة اجنبية)	x			x		امانة انشورنس كومباني	x	x	x	x	x
الإتحاد الوطني -الضمان العامة للشرق الأدنى	x	x	x	x	x	سيكورتي للتأمين	x	x	x	x	
اللبنانية السويسرية للضمان	x	x	x	x		ادونيس للتأمين وإعادة التأمين	x	x	x	x	
الشرق الأوسط للضمان وإعادة الضمان (ميركو)		x	x	x		برقان للتأمين	x	x	x	x	
المشرق للضمان وإعادة الضمان	x	x	x	x	x	ذي كابيتال انشورنس اندريانشورنس	x	x	x	x	
التأمينات المتحدة		x	x	x		اليون فرانسيس للتأمين	x	x	x	x	
سنا	x	x	x	x		الإعتماد اللبناني للتأمين وإعادة التأمين	x	x	x	x	
الفينيقية	x	x	x	x		فيكتوار للتأمين	x	x	x	x	
التأمين العربية السعودية		x	x	x		الأمان تراست انشورنس	x	x	x	x	
فيدليتي انشورنس اندريانشورنس	x	x	x	x		البحرية للضمان وإعادة الضمان				x	
بريتوس للتأمين وإعادة التأمين	x	x	x	x		فجر الخليج للتأمين وإعادة التأمين	x	x	x	x	
بنكرز انشورنس	x	x	x	x		كونفيدانس انشورنس غروب	x	x	x	x	
الضمان وإعادة الضمان عبر البحار		x	x	x		بيروت لايف	x				
اروب للتأمين	x	x	x	x	x	مجموعة البحر المتوسط للتأمين وإعادة التأمين		x	x	x	
اكسا الشرق الأوسط	x	x	x	x		المجموعة العربية اللبنانية للتأمين (البغ)		x	x	x	
ليا اسوريكس	x	x	x	x		اللبنانية لضمان القروض					x
سيغنا انشورنس ميدل ايست	x	x	x	x		ار آل 360 انشورنس لمتد (فرع شركة اجنبية)	x				
التجارية المتحدة للتأمين	x	x	x	x		اس جي بي ل انشورنس	x				
بيبلوس للضمان		x	x	x							
نورث انشورانس	x	x	x	x							
كاميرلند انشورنس اند ريانشورنس		x	x	x							
التأمينات التجارية	x	x	x	x							
ترست كومباس	x	x	x	x							
روك موتوال انشورنس		x	x	x							
توموزو انشورنس		x	x	x							

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان – لجنة مراقبة هيئات الضمان.

جدول رقم 2: مؤشرات أكبر 10 شركات تأمين عاملة في لبنان – نهاية العام 2023 (مليون ليرة لبنانية)

	إجمالي الموجودات	إجمالي الاستثمارات	حقوق المساهمين	أقساط التأمين الصافية	الارباح بعد الضريبة
اميركان لايف انشورنس	36,412,904	15,773,543	10,727,529	4,669,755	8,115,444
سنا	21,410,701	13,818,892	3,950,595	5,789,222	2,042,268
ليا اسوريكس	13,580,722	3,716,106	2,804,824	7,095,170	615,865
بنكرز انشورنس	12,978,362	5,219,675	1,952,352	7,676,029	960,125
سيغنا انشورنس ميدل ايست	10,330,542	84,151	8,709,440	128,720	4,013
فيدليتي انشورنس اندريانشورنس	10,087,768	5,110,698	3,996,844	6,821,755	1,188,301
المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين -ميدغلف	8,840,530	4,972,103	1,864,031	5,878,555	224,364
اكسا الشرق الأوسط	8,592,454	5,142,377	2,952,025	5,286,187	1,150,414
العربية للتأمين	8,317,329	291,190	1,558,876	2,445,723	(302,241)
اللبنانية السويسرية للضمان	8,263,241	2,949,976	3,348,619	2,964,319	2,212,898
المجموع	**138,814,553**	**57,078,711**	**41,865,135**	**48,755,435**	**16,211,451**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان – لجنة مراقبة هيئات الضمان.

مؤشرات الأداء الرئيسية لشركات التأمين

يعرض الجدول رقم 3 مجموعة من المؤشّرات التشغيلية والمالية التي تعكس مستوى أداء شركات التأمين وكفاءتها في إدارة عملياتها. وتُعد هذه المؤشرات أداة أساسية لتقييم جودة الخدمات المقدمة، وفاعلية إدارة المطالبات، وكفاءة إستخدام الموارد المالية. على سبيل المثال، تشير نسبة المطالبات المدفوعة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة إلى مدى إلتزام الشركات في سداد التعويضات وإستجابتها لإحتياجات العملاء. كما يُوضح قياس نسبة صافي دخل الإستثمار إلى الأقساط المكتتبة قدرة الشركات على تنويع مصادر إيراداتها وتحقيق عوائد إضافية. ويساعد التحليل الشامل لهذه المؤشرات في رصد نقاط القوة والضعف، ودعم القرارات الإستراتيجية لتحسين الأداء وتعزيز القدرة التنافسية في سوق التأمين.

جدول رقم 3: المؤشرات الرئيسية لأداء شركات التأمين في لبنان (2020–2024)

	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد عقود التأمين	5,002,000	4,546,538	4,148,811	2,412,875	3,840,160	3,864,924
عدد المطالبات المُبلّغ عنها	1,923,000	1,543,160	1,244,668	585,801	1,682,523	1,848,966
إجمالي الأقساط المكتتبة (مليون ليرة لبنانية)	2,428,967	2,357,090	2,573,065	1,260,367	77,098,233	101,545,281
التعويضات المدفوعة (مليون ليرة لبنانية)	1,580,971	1,613,509	1,838,087	1,143,774	46,340,527	62,273,606
صافي دخل الاستثمار (مليون ليرة لبنانية)	297,091	(88,782)	130,703	(50,526)	5,342,633	8,828,874
نسبة المطالبات المدفوعة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة	65%	68	%71	%91	%60	%61
نسبة صافي دخل الاستثمار إلى إجمالي الأقساط المكتتبة	12	(%4)	%5	(%4)	%7	%9

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان – لجنة مراقبة هيئات الضمان.

تشير البيانات إلى أن العام 2019 جسّد نقطة مرجعية ما قبل الأزمات، حيث بلغ عدد عقود التأمين 5,002,000 عقد، وعدد المطالبات المبلّغ عنها نحو 1.92 مليون مطالبة. مع بداية العام 2020، تزامن دخول لبنان في أزمة إقتصادية حادّة مع تفشي جائحة كورونا، ما أدى إلى تراجع عدد العقود إلى 4,546,538 عقداً. ورغم أن عدد المطالبات شهد إنخفاضاً طفيفاً في العام 2020 مقارنة بالعام 2019، فإن تأثير الجائحة كان واضحاً في إبطاء النشاط الاكتتابي وتقليص الطلب على بعض أنواع التأمين، خصوصاً غير الإلزامية.

في العام 2021، سجلت السوق زيادة طفيفة في المطالبات مقارنة بالعام 2020، لكن عدد العقود بقي أقل من مستويات ما قبل الجائحة. اللافت هو الهبوط الحاد في العام 2022 بعد الأزمة النقدية الحادة، حيث تراجع عدد العقود إلى 2,412,875 عقداً، وإنهارت قيمة الأقساط المكتتبة (1.26 تريليون ليرة فقط) نتيجة فقدان الليرة اللبنانية لقيمتها وإنكماش الإقتصاد. وإعتباراً من العامين 2023 و2024، بدأ القطاع يُظهر مؤشرات تعافٍ في القيمة الإسمية للأقساط المكتتبة (77.09 تريليون ليرة في العام 2023 و101.54 تريليون ليرة في العام 2024)، لكن هذا النمو مرتبط بالدرجة الأولى بالتضخُّم وتعديل أسعار الوثائق وليس بزيادة حقيقية في النشاط. أما التعويضات المدفوعة فإرتفعت بشكل كبير لتصل إلى 62.27 تريليون ليرة في العام 2024، مما أبقى نسبة المطالبات المدفوعة مرتفعة 61 %.

من جهة أخرى، أظهرت الإستثمارات المالية تقلبات حادة، حيث كان صافي دخل الإستثمار سلبياً في عامي 2020 و2022، ثم عاد إلى التحسُّن ليسجّل 9 % من إجمالي الأقساط المكتتبة في العام 2024، وهو مؤشر على تحسُّن إدارة الأصول الاستثمارية بعد الإستقرار النسبي في الأسواق المالية.

الأداء العام لقطاع التأمين في لبنان وآفاق تطويره

شهد قطاع التأمين في لبنان خلال العام 2024 نشاطاً ملحوظاً يعكس مرونته وقدرته على الصمود أمام التحدّيات الإقتصادية والمالية التي يمر بها البلد. فقد بلغ عدد عقود التأمين نحو 3,864,924 عقداً، فيما وصل عدد المطالبات المقدمة إلى حوالي 1,848,966 مطالبة، وهو ما يعكس التفاعل الكبير بين العملاء وشركات التأمين وارتفاع الوعي بأهمية الحماية التأمينية. وعلى صعيد المؤشرات المالية، سجّل إجمالي الأقساط المكتتبة نحو 101.5 تريليون ليرة لبنانية، في حين بلغت التعويضات المدفوعة 62.3 تريليون ليرة لبنانية، لتبقى نسبة المطالبات المدفوعة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة مستقرة عند 61 %، ما يدل على توازن معقول بين الوفاء بالإلتزامات والحفاظ على ربحية الشركات. أما على المستوى الإستثماري، فقد بلغ صافي دخل الاستثمار 8.8 تريليونات ليرة لبنانية، بما يمثل 9 % من إجمالي الأقساط المكتتبة، وهو ما يعكس استمرار دور الأنشطة الإستثمارية كمصدر داعم للإيرادات، رغم التحدّيات المرتبطة بتقلبات السوق المالية.

ورغم أن هذه المؤشّرات تُظهر قدرة القطاع على الإستمرار، إلاّ أن البيئة التشغيلية الراهنة تفرض الحاجة إلى تبنّي إستراتيجية تطوير شاملة لضمان النمو والإستدامة.

ومن أبرز محاور هذه الإستراتيجية، أولًا: تنويع المنتجات التأمينية من خلال طرح حلول مبتكرة تلبي إحتياجات غير ملبّاة، مثل التأمين ضد الكوارث الطبيعية والتأمينات الزراعية، بالإضافة إلى تطوير منتجات موجهة للقطاع الرقمي والإقتصاد الحر. ثانياً: التحوُّل الرقمي الشامل عبر الإستثمار في البنية التكنولوجية ومنصّات إدارة المطالبات الإلكترونية، بما يُسهم في تسريع الخدمات وتقليل التكاليف التشغيلية، ويُعزّز القدرة على استقطاب شرائح العملاء الأصغر سنّاً والأكثر تفاعلاً مع الحلول الرقمية. ثالثاً: رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال برامج تدريب متخصّصة في إدارة المخاطر، وتحليل البيانات، والتسويق التأميني المبتكر، لضمان جاهزية الكوادر لمواكبة التحولات العالمية في القطاع.

كما أن تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي بما يتماشى مع المعايير الدولية في الحكومة والإفصاح المالي سيُعزّز من الثقة المحلية والدولية في السوق، ويفتح المجال أمام جذب استثمارات أجنبية استراتيجية. وإلى جانب ذلك، ينبغي تعزيز الشراكات بين شركات التأمين والقطاع المصرفي، ما يتيح توسيع قنوات التوزيع وابتكار منتجات تأمينية مرتبطة بالخدمات المصرفية.

إن الجمع بين الأداء التشغيلي الجيد، وتبنّي الإبتكار في المنتجات والخدمات، والإستثمار في التكنولوجيا ورأس المال البشري، إلى جانب تطوير الأطر التشريعية، يشكّل الطريق الأمثل لقطاع التأمين في لبنان نحو تحقيق نمو مستدام، وزيادة مساهمته في دعم الإستقرار الإقتصادي وحماية الأفراد والمؤسسات من المخاطر، ليصبح أكثر قدرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية